

# رهان ألماني على إنجاح المؤتمر الدولي بشأن ليبيا

## برلين تكثف تحركاتها الدبلوماسية للتنسيق بين الدول الفاعلة في الملف الليبي

تراهن ألمانيا على إنجاح المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي تستعد لعقدته خلال أكتوبر أو نوفمبر القادمين، معولة في ذلك على دعم أميركي قوي إضافة إلى عجز أطراف الأزمة المحليين عن حسم الصراع عسكرياً.

القاهرة - بدأت ألمانيا تتحرك دبلوماسياً على أكثر من مستوى لضمان نجاح المؤتمر الخاص بتسوية الأزمة الليبية، وهو ما تطلب منها فتح قنوات تواصل قوية مع جهات إقليمية ودولية عدة للتفاهم حول المكونات والبنود الرئيسية اللازمة لتحاشي تكرار الأخطاء التي وقعت فيها مؤتمرات سابقة. وعلمت "العرب" أن وزارة الخارجية الألمانية تستضيف اليوم وفوداً دبلوماسية تمثل دول فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والصين وتركيا ومصر والإمارات، لوضع الخطوط العريضة لرؤوس الموضوعات التي ستتم مناقشتها في مؤتمر برلين. ولم يستبعد مراقبون أن تكون الأزمة الليبية على رأس أجندة وزير الدولة الألماني نيلز أن خلال زيارته إلى الإمارات.

**مخرجات مؤتمر برلين لن تكون بعيدة في معظمها عن الحلول التي قدمت من قبل في المؤتمرات السابقين ولقاء أبو ظبي**

وقالت وزارة الخارجية الألمانية إن الزيارة سوف تركز من حيث المضمون على التطورات الإقليمية والجهود المبذولة لتحديث الوضع السياسي في منطقة الخليج والحد من التصعيد.

وأكدت مصادر سياسية لـ "العرب" أن التحضيرات الجارية للمؤتمر برعاية الأمم المتحدة، هدفها صياغة رؤية محددة وترتيب الأولويات ووضع البنود المهمة أمام قيادة الدول أو من يمثلونهم على مستوى القمة المنتظرة، والمتوقع أن تعقد قبل نهاية أكتوبر أو النصف الأول من نوفمبر المقبلين.

وأضافت المصادر أن المؤتمر يرمي إلى وضع برنامج "حسن نوايا" وليس اتخاذ قرارات للتفويض الفوري، لأن التعقيدات الراهنة في الأزمة وصعوبة السيطرة عليها لا تشجع على تبني



عبث يزعج العالم

رؤيتها عليه، وهو ما أغضب ألمانيا التي تحفظ على لقاء الأمم المتحدة. وتحركت ألمانيا على صعيد الأزمة الليبية بوتيرة متسارعة مؤخراً بإيعاز من الولايات المتحدة، وتلقّت دعماً سياسياً كبيراً من الإدارة الأميركية التي شعرت بأن المعارك العسكرية بدأت تدخل في طريق مسدود، وأزالت تحية جون بولتون مستشار الأمن القومي واحدة من العقبات أمام تحرك برلين بمرور، وهو المعروف بنهجه المتطرف في السياسة الخارجية. وأوضح رافعي المسماري، الخبير الليبي في القانون الدولي، أن مؤتمر برلين "سيكذب له النجاح عكس سابقه

(الصخيرات)، والتمهيد لوضع اتفاق جديد يأخذ في اعتباره المستجدات التي طرأت، وتتعلق بالتوافق الإقليمي والدولي حول خروج الكتائب المسلحة والمتطرفين والمتحالفين معهم محلياً من اللعبة، بعد أن ساهموا في تخريب اتفاق الصخيرات وتدمير مقدرات الشعب الليبي. وعلمت "العرب" أن فرنسا تريد العودة إلى القواعد التي أرساها اتفاق أبو ظبي، وتستعد لعقد اجتماع وزاري للدول المعنية بالأزمة الليبية على هامش اجتماعات الأمم المتحدة قبل نهاية الشهر الجاري، لمناقشة بعض التفاصيل، ومحاولة استباق مؤتمر برلين لفرض

في المسافات بين القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية. وقالت المصادر لـ "العرب" إنه من المتوقع أن يتضمن إعلان "حسن النوايا" قيام لجنة الحوار التي من المنتظر أن تتخض عنه بـ "استدعاء الكثير من القوى الليبية ممن لم تشارك في العملية السياسية التي جرت عام 2015"، في إشارة إلى مشاركة رموز من النظام القديم وعناصر لها تأثير مجتمعي كبير للهروب من حصر عملية السلام التي يتم الإعداد لها في كفتي حفتر والسراج. لأن هناك أطيافاً مهمة يمكن الاستعانة بها لتفكيك عقد كثيرة في الأزمة. وكشفت المصادر أنه سيتم فتح الاتفاق السياسي السابق

ويخلو المؤتمر الجديد من تمثيل مباشر لأي من القوى المحلية الفاعلة في ليبيا، والتي كانت جزءاً أساسياً في المؤتمرات السابقين، لتجنب الدخول في مناقشات في ظل التباعد الكبير

## انقسام سياسي في الجزائر بشأن الانتخابات الرئاسية

ليكون مرشحها في الاستحقاق القادم، وأنه يمثل أحد الخيارات المطروحة لديها، إلى جانب شخصيات أخرى، كرئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون، ورئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الوزير السابق عز الدين ميهوبي.

وكان تكتل "التحالف الجمهوري"، المشكل من عدة قوى سياسية موالية للسلطة، وكانت مؤيدة لنظام بوتفليقة، رحب بقرار استدعاء الهيئة الناخبة، والمخ إلى إمكانية الانخراط في المسعى الديمقراطي، بينما رفضت المعارضة مشاركة، وبين تمسك المعارضة برفض الانتخابات في التوقيت والشكل المقرر. وأعرب رئيس حزب جبهة المستقبل بلعيد عبدالعزيز، عن رغبته في خوض سباق الانتخابات الرئاسية المقرر في 12 من ديسمبر المقبل، ليكون بذلك أول شخصية سياسية تتفاعل مع قرار السلطة، ويتضم إلى قوى أخرى رحبت بالقرار.

وفيما صرح رئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، في تسجيل صوتي، بأنه "لم يقرر بعد في المسألة"، إلا أن الخطاب السائد لدى الحزب في الأونة الأخيرة، يوحى بأنه سيكون من بين الخاضعين للاستحقاق، حيث أظهر الحزب توافقاً مع توجهات السلطة وعلى رأسها مؤسسة الجيش للخروج من الأزمة. وشدد بن فليس، في كلمة موجهة لقواعد الحزب، على أن "طلائع الحريات تفرق بين إسقاط النظام وإسقاط الدولة"، في إشارة إلى العقيدة السياسية للحزب التي ترفض المواقف المتشددة التي تتبناها بعض الأطراف في المعارضة. ولا تستبعد دوائر متابعة للشأن الجزائري أن يكون بن فليس (76 عاماً)، إحدى الأوراق التي يراهن عليها النظام،



صاير بليدي صحافي جزائري

وأكّد صواب أيضاً أنه في حال تم تجاوز كل الإشكالات المذكورة، ومسر القوي إلى الدور الثاني وفاز بالانتخابات، هنا يتم الاستناد إلى 3 نصوص قانونية، تشمل الجزائي والانتخابي والدستوري. وتابع "في هذه الحالة، قد يقول البعض بإمكانية تمتع القوي بالحصانة وخروجه من السجن، وهذا أمر مستحيل برأيي ما دامت هناك بطاقة إيداع بالسجن (توقيف) صادرة بحق من جهة قضائية". وتبعاً لما تقدم، فإنه "ليس بإمكان أي طرف إلغاء بطاقات عمل قضائية وطالما لم تلغ بطاقة الإيداع، فإن القوي يبقى على ذمة القضاء".

وفي قراءته، استند صواب إلى الفصل 89 من الدستور التونسي الذي ينص على أن الهيئة "تتولى، خلال الحملة، مراقبة التزام القائمة المرشحة أو المرشح أو الحزب، بقواعد تمويل الحملة الانتخابية أو حملة الاستفتاء ووسائلها، وفرض احترامها بالتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية". وفي حال صدور حكم قضائي ضد القوي عقب فوزه "يمكن أن نعتبر ما حصل ضرباً من الشغبور في السلطة، ونستند في هذا إلى الفصل 84 من الدستور"، وفق صواب. وينص الفصل المذكور، في فقرته الثانية، على أنه إذا تجاوز الشغبور الوتقي مدة 60 يوماً، أو في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته كتابة إلى رئيس المحكمة الدستورية، أو في حالة الوفاة، أو العجز الدائم، أو لأي سبب آخر من أسباب الشغبور النهائي، تجتمع المحكمة الدستورية فوراً، وتقرّ الشغبور النهائي. وتبلغ المحكمة ذلك لرئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان)، الذي يتولى فوراً مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعين يوماً وأقصاه تسعون يوماً.

## ألغام قانونية تهدد حلم نبيل القروي بالوصول إلى قرطاج

أساس التجاوزات المرصودة بحق خلال الحملة الانتخابية، من ذلك استخدامه الإشهار السياسي (الدعاية خارج الحملة الانتخابية)، وتجاوزه التمويل القانوني الذي لا يجب أن يتجاوز 1.7 مليون دينار تونسي (نحو 590 ألف دولار). ولفت إلى أنه "تم مبدئياً رصد العديد من التجاوزات والخروقات القانونية بحق حملة نبيل القروي من قبل عدد من منظمات المجتمع، بينها منظمة "مراقبون" ومنظمة 'أنا يخطئ' إضافة إلى مراقبي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات".

وحسب صواب، فإن الأمر في هذه الحالة مفتوح على احتمال إسقاط جزء أو جميع الأصوات التي جمعها القروي". كما أشار إلى أن "وجود إشكال في التمويل بإمكانه إسقاط نتائج الانتخابات سواء في الرئاسية أو التشريعية، وهذا ما حصل في 2011 حين تم إسقاط 5 مقاعد لحزب "العريضة الشعبية" آنذاك (تيار المحبة حالياً برئاسة الهاشمي الحامدي)، على أساس تمويل غير شرعي ضبطته هيئة الانتخابات وأكده في ما بعد دائرة (محكمة المحاسبات)".

وفي حال إلغاء كلي أو جزئي للأصوات التي حصل عليها القروي، يتابع الخبير القانوني، فـ"هنا يتم احتساب أصوات المنافس الذي من المفترض أن يمر معه إلى الجولة الثانية، والمنافس الذي يحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة (في حال انسحاب صاحب المركز الثالث لأي سبب من الأسباب)". وحتى فرز 48 بالمنة من الأصوات يأتي مرشح حزب "حركة النهضة" الإسلامية عبد الفتاح مورو في المرتبة الثالثة بـ 13.2 بالمنة من الأصوات. في هذه الحال، يرى خبراء القانون أنه يتم ألياً استبعاد القروي من السباق، ويعبر المرشح صاحب المركز الثالث بالدورة الأولى للاقتراع.

نحو قرطاج، فإما استبعاد القروي من السباق بشكل نهائي، وهذا قد يحدث في حال إدانته في قضية الفساد المرفوعة ضده، أو في حال إسقاط هيئة الانتخابات جميع أصواته أو جزءاً منها، إذا ما تم تأكيد ارتكابه خروقات بالحملة الانتخابية. السيناريو الثاني يتمثل في خوضه الجولة الثانية وفوزه، وفي هذه الحالة سيكون رئيساً بلا حصانة، إلى حين صدور حكم بات في القضية. أما الطرح الثالث، وهو المستبعد، فيشمل صدور حكم قضائي ضده بعد فوزه.

ويرى القاضي الإداري السابق، أحمد صواب أن "تقدم القروي في النتائج وإحرازه المرتبة الثانية، سيغير هيئة الانتخابات على قبول مشاركته في الحملة الانتخابية (جولة الإعادة)، وكذلك الظهور ولو عبر (تطبيق) سكايب في المناظرة التلفزيونية التي غاب عنها بالدور الأول". وأضاف صواب "بإمكان هيئة الانتخابات إسقاط مشاركة القروي على

تونس - تطوق ألغام قانونية طريق المرشح الرئاسي نبيل القروي، نحو قصر قرطاج، وتهدد بإجهاض مساعيه للظفر بأعلى منصب بالبلاد، وهو الذي خاض الجولة الأولى للاقتراع من وراء القضبان. والقروي هو مرشح حزب "قلب تونس" (البرليسي)، موقوف منذ 23 أغسطس الماضي، إثر قرار صادر بحق من إحدى دوائر محكمة الاستئناف بالعاصمة، على خلفية اتهامات في قضية "تبييض أموال وفساد" تقدمت بها للقضاء منظمة "أنا يخطئ" (محلية غير حكومية).

ووفق مؤشرات أولية ونتائج جزئية، حل القروي بالمركز الثاني ضمن السباق، بحصوله على 15.4 بالمنة من أصوات الناخبين، بعد المرشح المستقل قيس سعيد، بـ 18.8 بالمنة، وفق أرقام رسمية بعد فرز 52 بالمنة من الأصوات. ويعبوره الذي بات وشيكا لجولة الإعادة للاقتراع، تتفجر من جديد سيناريوهات لتلقي جميعها عند جملة من النقاط القانونية التي تشكل عقبة للقروي

وويرى القاضي الإداري السابق، أحمد صواب أن "تقدم القروي في النتائج وإحرازه المرتبة الثانية، سيغير هيئة الانتخابات على قبول مشاركته في الحملة الانتخابية (جولة الإعادة)، وكذلك الظهور ولو عبر (تطبيق) سكايب في المناظرة التلفزيونية التي غاب عنها بالدور الأول". وأضاف صواب "بإمكان هيئة الانتخابات إسقاط مشاركة القروي على



مصور مجهول